وقُدِّم التقرير المذكور الى الجمعية العمومية، في دورتها العادية القادمة، فأحالته بدورها، في ٢٣ أيلول (سبتمبر)، الى لجنة خاصة (*Ad Hoc* Committee) منبثقة عنها، تضم ممثلين عن كافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية. وناقشت هذه اللجنة التقرير لمدة شهرين، حيث أُدخلت تعديلات على حدود التقسيم المقترحة، ثم قامت بعرض توصياتها على الجمعية العمومية، التي أصدرت بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧، بأكثرية ٣٣ صوتاً ضد ١٣، وامتناع ١٠ دول عن التصويت وغياب واحدة، قرارها رقم ١٨١ (٢) بقبول «التوصية بخطة لتقسيم فلسطين» وانشاء دولتين مستقلتين فيها: عربية ويهودية، مع اتحاد اقتصادي فيما بينهما، ونظام حكم دولي خاص بالقدس. كما نص القرار ــ التوصية على انهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، في موعد أقصاه ١ آب (أغسطس) ١٩٤٨، وانسحاب القوات البريطانية من البلد في موعد أقصاه ١ تشرين الأول (أكتوبر) من السنة نفسها. كذلك طالب القرار بأن «تبذل السلطة المنتدبة [بريطانيا] أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة [ما]، واقعة في أراضي الدولة اليهودية، تضم ميناء بحرية وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة [يهودية] كبيرة، وذلك في أبكر موعد ممكن لا يتأخر في أي حال عن ١ شباط (فبراير) ١٩٤٨»[٥].

أما تنفيذ التقسيم فقد أوكل لـ«لجنة مكونة من ممثل واحد لكل دولة من خمس دول أعضاء»، سميت لجنة الأمم المتحدة لفلسطين (United Nations Palestine Commission)، وانتخب لعضويتها ممثلون عن بوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمارك وبنما والفيليبين. وكان من المفترض أن تقوم بريطانيا، في الوقت الذي تسحب فيه قواتها من فلسطين، بتسليم ادارة البلد «بصورة تدريجية الى اللجنة التي ستعمل وفق توصيات الجمعية العمومية بتوجيه مجلس الأمن»، بحيث «تمضي... لدى وصولها الى فلسطين في تنفيذ الاجراءات لاقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ومدينة القدس»، ثم «تختار.. وتنشىء في كل دولة بأسرع ما يمكن، بعد التشاور مع الأحزاب الديمقراطية والمنظمات العامة الأخرى، في الدولتين العربية واليهودية، مجلس حكومة مؤقتاً، [وعلى أن] تسير أعمال مجلسي الحكومة المؤقتين العربي واليهودي بتوجيه اللجنة العام». وينبغي على هذين المجلسين، «بعد تكوينهما، المضي في انشاء أجهزة الحكومة الادارية، المركزية منها والمحلية».

و «اذا لم يكن في الامكان اختيار مجلس حكومة مؤقت لأي من الدولتين في ١ نيسان (أبريل) ١٩٤٨، أو اذا انتخب [المجلس] ولم يستطع الاضطلاع بمهامه»، فيجب أن يحال الأمر الى مجلس الأمن ليتخذ ما يراه مناسباً من اجراءات.

وفيما يتعلق بالقدس، تقرر تأسيس «كيان منفصل [للمدينة] تحت نظام حكم دولي خاص تقوم على ادارته الأمم المتحدة. ويعين مجلس الوصاية [التابع للأمم المتحدة] ليضطلع بمسؤوليات السلطة الادارية بالنيابة عن [المنظمة الدولية]»[٦].

ومع صدور قرار التقسيم، أعلن العرب رفضهم له، مؤكدين عزمهم على مقاومة تنفيذه بالقوة، بينما أوضحت بريطانيا أنها لن تساعد على تنفيذ قرار لا يرضى به كل من العرب واليهود. أما الصهيونيون فقد رحبوا بالقرار، باعتبار «أن التقسيم هو الأكثر قبولاً من بين الخيارات التي [تواجههم]، وحتى ذلك يتطلب صراعاً دؤوباً لتحقيقه» (ص ٣ من